

## الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر حسب

مسحي 2002 و2012-2013

### Unmet needs for Family Planning in Algeria According to Surveys 2002 and 2012-2013

خديجة حسين<sup>1</sup> جامعة علي لونيبي البلدية 2 k.hocine@univ-blida2.dz

رابح سعدي جامعة علي لونيبي البلدية 2 rsaadi56@hotmail.com

مخبر الدراسات السكانية، الصحة والتنمية المستدامة في الجزائر

تاريخ القبول: 2019-11-10

تاريخ الاستلام: 2019-10-29

#### ملخص

كشفت نتائج مسح عديدة، نفذت في الجزائر خلال الفترة الأخيرة، وجود فئة من النسوة ذوات الحاجة غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة. تعتبر هذه الفئة هدفا من أهداف الألفة للتنمية. لهذا السبب، سنحاول تقدير هذه الحاجة في الجزائر، مفعلين المنهجية المعتمدة في المسوح العنقودية متعددة المؤشرات ومجندين معطيات المسح الجزائري الخاص بصحة الأسرة (2002) ومعطيات المسح العنقودي المنجز سنة 2012-2013م. تُوّجت معطيات 2002 نسبة من النسوة ذوات الحاجة غير الملابة بين مجموع النساء المتزوجات عند المستوى 24,5٪، مقابل فقط 7,5٪ سنة 2012-2013. كما أظهرت المعطيات تباين الحاجة (الخاصة بتنظيم الأسرة) من سيدة لأخرى، تبعا لخصائص المبحوثات السسيوديموغرافية والاقتصادية. تبين أن الحاجة كانت مرتفعة بين النسوة الأقل تعليما وبين المنتميات لأفقر الأسر. أظهرت معطيات سنة 2002 كذلك ارتفاع هذه الحاجة بين النساء الأقل من 30 سنة وبين الحاصلات على أقل من 3 أطفال. في المقابل؛ لم تُؤكّد معطيات مسح سنة 2012-2013 هذه النتيجة.

**الكلمات المفتاحية:** الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة، الخصوبة؛ تنظيم الأسرة؛ منع الحمل، أهداف الألفية للتنمية.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل

## Abstract

The results of the various surveys conducted in. This category represents one of the most important millennium development goals. On this basis, we tried to estimate this indicator using the MICS methodology relying on the data from the Algerian survey on family health 2002 as well as the cluster survey 2012-2013. The results of this study showed that 24.5% of married women had unmet needs for contraceptive in 2002 compared to 7.5% of them in 2012-2013. These needs vary according to the socio-demographic and economic characteristics of the respondents where they rise in the less educated and poorer women in both surveys. They are also rising at women under the age of 30 years and having fewer than 3 children in 2002, which is the opposite of what was observed through the 2012-2013 survey results.

**Keywords:** Unmet needs of family planning; family planning; contraceptive methods; multiple indicator cluster surveys; the millennium development goals.

## مقدمة

يُنظر إلى مدى تمكّن المرأة الراغبة في استعمال وسائل منع الحمل من الحصول على الوسيلة المنشودة كمقياس من المقاييس الدالة على إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

إن امتلاك المعلومات، المقدرة والوسائل اللازمة التي تمنح المرأة اختيار وقت حملها وعدد مراته حق إنساني عالمي، تبنته 179 دولة، بشكل راسخ خلال مؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي انعقد سنة 1984. دعم مؤتمر 1994 للسكان والتنمية هذا الحق (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2002، ص 33).

مع هذا ورغم زيادة فرص الحصول على وسائل منع الحمل في بلدان كثيرة، لا تزال ثمة فوارق واسعة بين البلدان في مجال خدمات تنظيم الأسرة، بحيث تواجه الشرائح السكانية الأصغر سنا، الأقل تعليما والأكثر فقرا عوائق تحول دون وصولها إلى هذه الخدمات. لهذه الأسباب، توجد في أي مجتمع فئة من النساء أو الأزواج الذين لا يستخدمون وسائل منع الحمل، مع رغبتهم، إما بهدف تأجيل الولادة التالية أو التوقف عن الإنجاب، بعد بلوغ عدد الأطفال المنشود.

يهدف قياس "الحاجة غير الملباة" (Unmet need) إلى تقدير نسبة نسوة هذه

الفئة من السكان (Westoff, C. F and Ochoa L. H, 1991, p 2).

عمليا، سعى باحثون عديدون لتقدير الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة، كونها مؤشرا مهما يعكس الفجوة بين رغبة السيدات في مجال الخصوبة وبين سلوكهن بالنظر لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، ليُعبّر بذلك عن الحاجة إلى التخطيط الذي يحتاجه السكان في مجال تنظيم الأسرة (عبد السلام أسماء، 2009، ص 15).

يعكس مفهوم الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة نسبة النساء المتزوجات أو المرتبطات بالتراضي، اللواتي لا يستعملن وسائل منع الحمل، لكن يرغبن في التوقف عن الإنجاب نهائيا (الحد من الولادات) أو لوقت (الانتظار لسنتين على الأقل: المباحة بين الولادات).

استُخدم المفهوم منذ 1960 وتطور ولقى رواجاً خلال المسوح التي نفذت في البلدان النامية، مستهدفة الخصوبة وتنظيم الأسرة. كشفت هذه عن فجوة بين معرفة المرأة، موافقها وممارستها في ما يخص وسائل منع الحمل (Kourouma, N, 2011, p 41).

تتجلى الفجوة عندما نقارن تفضيلات الخصوبة لدى الأزواج وسلوكهم لتحقيق الرغبات المعلن عنها: ما يعرف باللتينية اختصارا CAP (المعرفة، الموقف والممارسة)، والتي استخدمت كمصدر هام في مجال الاستثمار في برامج تنظيم الأسرة.

أصبح اليوم مفهوم الحاجات غير الملباة أحد أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم برامج تنظيم الأسرة، وأضيف مؤخرا كهدف من أهداف الألفية للتنمية (المؤشر 5.6). قدرت البحوث وجود ما يصل إلى 225 مليون امرأة حول العالم ممن يرغبن تجنب الحمل، غير أنهن لا يستخدمن وسائل آمنة وفعّالة تجسيدا لذلك، لأسباب مختلفة: نقص المعلومات أو الخدمات، خوف الآثار الجانبية، غياب دعم الأزواج أو المجتمع.

يعيش معظم هؤلاء النسوة في البلدان النامية، أين تنجب النساء من الأطفال أكثر من رغبتهن. فسر التباين بين المعدلات المنظورة ومعدلات أحجام الأسر الحقيقية بعدم حصول النسوة على خدمات تنظيم الأسرة. أظهرت نفس المسوح أن مئات الملايين من النساء في البلدان النامية يعانين من عدم تلبية احتياجاتهن من وسائل منع الحمل خاصة الوسائل الحديثة، وهو ما يفسر تأخير دخول هذه الدول في عملية انتقال الخصوبة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014، ص 16).

في الجزائر، رغم الانتشار الواسع لاستعمال وسائل منع الحمل، بحيث تجاوزت النسبة 57٪ بداية من سنة 2002، لا تزال فئة من النساء لا تستعمل موانع الحمل، في ظل رغبة تأجيل تاريخ الولادة أو التوقف عن الإنجاب نهائيا.

لهذه الأسباب، سنحاول من خلال هذا العمل تقدير الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2012/2013، حتى نجيب على السؤال التالي: هل تختلف حاجة النساء من وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر باختلاف خصائصهن الاجتماعية، والديموغرافية والاقتصادية؟

#### - الإطار المنهجي للدراسة:

تعكس نسبة النساء القادرات على الإنجاب، المتزوجات أو يعشن مع شريك ويرغبن في تأخير حملهن أو التوقف عن الإنجاب، مقدار الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة (Unmet Need for Family Planning).

عُرف مصطلح "الحاجات غير الملباة لتنظيم الأسرة" منذ ستينيات القرن الماضي واحتل مكانة محورية على الساحة السكانية الدولية لأكثر من ثلاثة عقود (Casterline J. B and Sinding S. W, 2000, p692). أصبح مع بداية السبعينيات مفهوما محوريا في أدبيات السياسات السكانية وسياسات تنظيم الأسرة، لأنه يعكس الفجوة بين تفضيلات الخصوبة لدى النساء وسلوكهن في مجال استخدام وسائل منع الحمل، معبرا بذلك عن الحاجة إلى التوفيق بين الأمرين (التخطيط الذي يحتاجه السكان في مجال تنظيم الأسرة).

يعود أصل المفهوم إلى Stokes الذي استخدمه عندما عرض نتائج دراسة تناولت ما سمي بالثلاثية: المعرفة، الإتجاه، والممارسة، المرتبطة بوسائل تنظيم الأسرة (CAP\_1977). وظف لهذا الغرض مسوحا نفذت في بلدان نامية ومسوح خصوبة، أنجزت في الولايات المتحدة الأمريكية (Soumaila and all, 2009, p 3). أظهرت نتائج هذه الدراسة فروق بين خيارات بعض النساء وسلوكهن في مجال منع الحمل.

اقترح Westoff عام 1988 أول محاولة لتقدير الحاجات غير الملباة، بتوظيف معطيات خمسة بلدان آسيوية جمعت في إطار المسح العالمي للخصوبة. قدّم Westoff وزملاؤه تعريفا موحدا للحاجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة، ليستخدّم فيما بعد في مسوح الصحة والديموغرافيا (DHS).

في ظل هذه المسوح، تُصنف نسوة الأعمار 15-49 سنة، المرتبطات بالنظر إلى الرغبة في المزيد من الولادات إلى فئتين: الراغبات التوقف عن الإنجاب والمباعدات بين الولادات. تسأل العازمات الحصول على ولادة إضافية عن الوقت المفضل لتحقيق ذلك، لتصنف الفئتان حسب القدرة على الحمل (خصيبة أو غير ذلك) وبالنظر إلى استعمال موانع الحمل عند الملاحظة.

وبمجرد اشتقاق رقم يعكس هذا المؤشر يمكن تقسيمه إلى حاجة غير ملبأة بغرض المباشرة (المزيدات بعد عامين أو أكثر بعد آخر ولادة)، وحاجة غير ملبأة بغرض التوقف عن الإنجاب (عديمات الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال) (Ashford. L, 2003, *Policy Brief- Unmet Need for Family Planning: Recent Trends and Their Implications for Programs*. Population Reference Bureau and MEASURE DHS, <http://www.prb.org/pdf/UnmetNeedFamPlan-Eng.pdf>, 15/03/2019. consulted at

تعتمد اليوم غالبية الدول هذا التعريف لتقدير إجمالي الطلب غير الملبي من وسائل تنظيم الأسرة وصيغة القياس التالية:

#### معادلة الحاجة غير الملبأة من وسائل تنظيم الأسرة:

الحاجة غير الملبأة من وسائل تنظيم الأسرة (B.N.S.P.F) =

عدد نسوة الفئة 15-49 سنة، المتزوجات أو في اتحاد بالتراضي، اللواتي لم تلب حاجتهن من وسائل تنظيم الأسرة X 100

مجموع نسوة الأعمار 15-49 سنة، المتزوجات أو في اتحاد بالتراضي

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 (لا وجود لحاجة غير ملبأة) و100% (لم يستجيب لأدنى طلب). تعتبر النسبة عالية جدا عندما تكون في حدود 25% أو تزيد وتعتبر منخفضة جدا عندما تكون عند المستوى 5% أو تقل.

أُعتد موضوع الحاجات غير الملبأة من وسائل تنظيم الأسرة كأحد أهم مؤشرات المسوح العنقودية (MICS 5.4) وكهدف من أهداف الألفية للتنمية (OMD 5.6). يتم قياسه تبعا لمنهجية المسوح الصحية والديموغرافية. يُعبّر عن نسبة النساء المتزوجات (أو في اتحاد بالتراضي)، غير المستعملات لوسائل منع الحمل، لكن

يبدين رغبة عدم إنجاب المزيد من الأطفال أو يؤجلن الولادة التالية لسنتين على الأقل.

في الآونة الأخيرة، تم تطوير صيغة بديلة، أقصر لقياس هذا المؤشر اعتمدت في برامج معالجة معطيات المسوح العنقودية متعدد المؤشرات. يتم تحديد الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة في هذه المسوح (MICS) بتفعيل سلسلة من الأسئلة، هدفها الإلمام بالتفاصيل المتعلقة باستخدام وسائل منع الحمل والخصوبة (MICS4,2012, p.132).

في دراستنا، نسند تقدير الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة لمنهجية هذه المسوح (MICS)، بحيث تقسم النساء إلى فئات محددة، بالنظر إلى حاجتهن لموانع الحمل. سوف نجد فقط النساء اللاتي يستمر زواجهن لخمس (5) سنوات على الأقل.

لهذه المنهجية ميزة عملية، فهي تسمح بتقدير هذا المؤشر وفق نظام حسابي مبسط قابل للمقارنة. تأخذ طريقة الحساب بعين الاعتبار مختلف فئات النسوة المتزوجات (الحوامل، غير الحوامل، عديمات الطمث، الخصيبات). كما تسمح بتوظيف متغيرات المراقبة (اجتماعية أو اقتصادية) بغية المقارنة والتفسير.

يمكن تطبيق هذه المنهجية في كل المجتمعات (مختلف الثقافات)، كونها تتضمن النساء المتزوجات أو المرتبطات بالتراضي (women currently married or in union).

بالنسبة لمعطيات مسح 2012، يقتصر الأمر على النساء المتزوجات فقط، بحكم أننا في ظل ثقافة تجيز الارتباطات والإنجاب في أطرها الاجتماعية المقبولة. يتطلب الأمر إنشاء ملف معطيات يحتوي على مختلف المتغيرات التي تمكننا من تحديد الفئات المستهدفة حسب الطريقة التي سوف نبينها لاحقا، بناء على سلسلة من التعليمات (Syntax file) ونظام معالجة المعطيات الاجتماعية إحصائيا (SPSS). بعد تحديد نسب مختلف فئات النسوة، نوظفها كعوامل مقارنة ولحساب مؤشرات أخرى تساعد على الإلمام بمختلف جوانب الموضوع: حساب الطلب الملبى من وسائل منع الحمل، مجموع الطلب على وسائل تنظيم الأسرة أي الحاجات الملباة وغير الملباة من وسائل منع الحمل (Percentage of demand for contraception satisfied).

إذن يتم أولا تحديد الفئات التالية:

1. الفئة المستهدفة: النسوة المتزوجات (أو في اتحاد بالتراضي) اللاتي لا يستعملن وسائل منع الحمل. تبعا لهذا، يتم تحديد النساء المستعملات لوسائل منع الحمل حسب الوسيلة، بهدف تحديد الطلب المستجاب من وسائل تنظيم الأسرة. تستبعد غير المعنيات (غير المستعملات) عند حساب مختلف نسب الاستجابة حسب الطريقة؛
  2. عديمات الطمث (Amenorrhic women): هن اللاتي لم يحضن بعد آخر ولادة (تمت آخر ولاداتهن خلال السنتين السابقتين للمسح)؛
  3. الحوامل (Pregnant women): هن المصريحات بوضعية الحمل أثناء المسح؛ مستمرات في الزواج منذ الخمس السنوات المنقضية، على الأقل: Continuously married for the past 5 years: تحدد هذه الفئة بمقارنة مدد الزواج المستمر، اعتمادا على تواريخ الملاحظة وتواريخ زواج النسوة المعنيات. تجند كل امرأة دامت مدة زواجها 60 شهرا أو أكثر (5 سنوات).
  4. عديمات الولادة للخمس (5 سنوات السابقة للمسح (No birth in the past 5 years): يحدد الفرق بين تاريخ مقابلة المرأة وتاريخ ولادة آخر أطفالها هذه الفئة من النسوة عندما يساوي ناتج الطرح 60 شهرا أو يفوقه؛
  5. الخصيبات (fecund women): هن المصريحات بعودة دورتهن الشهرية (بعد شهر أو عام) ولسن في سن اليأس (ménopause) ولم يخضعن لعملية استئصال الرحم؛ يساعدنا تحديد هذه الفئات على حساب:
- أولا، الحاجات الملباة من وسائل منع الحمل، سواء للمباعدة أو للتوقف عن الولادة: (met need for spacing and limiting). تصنف المرأة المستعملة لوسائل منع الحمل، غير الحامل وغير الراغبة في إنجاب طفل آخر بعدم استطاعة الحمل وأن حاجتها من وسائل تنظيم الأسرة ملباة بهدف التوقف عن الولادة (الحد). وتصنف من لديها رغبة في الإنجاب والمصرحة بعدم القدرة على الحمل أو بأنها لم تقرّر أو لا تعرف ما إن كانت ترغب المزيد من الأطفال ضمن فئة ذوات الحاجة الملباة بغرض المباعدة؛
  - ثانيا، الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة: (Unmet need for spacing and limiting). تنقسم بدورها إلى حاجات غير ملباة للمباعدة وأخرى للحد من الولادات.
- كآخر خطوة، يتم حساب الطلب غير المستجاب من وسائل منع الحمل (التوقف عن الإنجاب أو المباعدة بين الولادات). تصنف المرأة الراغبة في مولود إضافي (الحامل،

الخصيب، المنقطعة الطمث)، مهما كان ميقاتها المفضل للإنجاب (بعد الزواج مباشرة، بعد عام أو في وقت لاحق) بين ذوات الحاجة غير الملباة من منظور المباشرة. أما إذا أعلنت المرأة (الخصيب، الحامل أو المنقطعة الطمث) عدم رغبتها في الإنجاب فتصنف على أنها من ذوات الحاجة غير الملباة بغرض التوقف عن الولادة. ويشكل مجموع الحاجات غير الملباة (المباشرة والتوقف) إجمالي الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة. قبل تقدير الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة بناء على معطيات 2002، صححنا أشهر ولادة (CMC) كل النسوة والولادات الحية ( Century month codes)، و عوضنا القيم المفقودة بالمتوسطات من حيث طريقة الحساب، اعتمدنا على نفس المنهجية، لكن لفقدان متغيرات عديدة في قاعدة معطياتنا ضرورية لتصنيف النسوة في فئات (المستمرات في الزواج منذ الخمس سنوات المنقضية، عديمات الولادة للخمس (5) سنوات السابقة للمسح، الخصيبات)، استهدفنا النساء المتزوجات غير المستعملات لوسائل منع الحمل (انظر الجدول رقم 1).

بالنظر إلى الخطوات المنهجية المبينة سابقا، يتم تقسيم مؤشر الحاجة العام إلى حاجة غير ملباة بغرض المباشرة (الحوامل اللاتي أردن الانتظار لوقت لاحق، اللاتي يفترض أن يؤجلن حملهن الحالي لسنوات واللاتي لم يقررن التأجيل أو الحمل). في المقابل، صُنِّفت الحوامل غير الراغبات في الإنجاب مطلقا، غير الحوامل وعديمات الرغبة ضمن المعنيات بالحاجة غير الملباة للحد من الولادات. نعرض فئات النسوة سابقة الذكر، المعنية بقياس الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة حسب المسح في الجدول رقم 1.

جدول رقم 1: الفئات المستهدفة في قياس الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة

تاريخ المسح		فئة النسوة
2012	2002	
		الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة
45,9	93	النساء المتزوجات أو في اتحاد بالتراضي (%)
57,2	56,3	النساء المستعملات لوسائل منع الحمل (%)
42,8	43,7	النساء غير المستعملات (%)
5,1	3,5	النساء المنقطعات الطمث (%)
11,7	9	النساء الحوامل (%)
70,6	/	النساء المتزوجات خلال السنوات 5 السابقة للمسح (%)
12,6	/	اللاتي لم ينجبن خلال السنوات 5 السابقة للمسح (%)
78,1	/	النساء الخصيبات (%)
المصدر: تم حساب مختلف المؤشرات اعتمادا على معطيات مسحي 2002 و2012/2013		



بعد تقديره سوف ندرس مؤشر الحاجات غير الملباة من وسائل منع الحمل تفاضليا، تبعا لبعض خصائص المبحوثات الاجتماعية والديموغرافية، مقتصرين على مستوى التعليم، وسط الإقامة، أعمار النسوة وعدد أطفالهن الأحياء. ستميزه كذلك تبعا لمستوى معيشة أسر انتماء النسوة. نستشف هذا الأخير من مؤشر الثروة باعتباره مقياسا لمستوى معيشة الأسر التراكمي.

يتم حسابه باستخدام معطيات يوفرها المسح، مرتبطة بملكية الأسرة لأصول مختارة، مثل المواد المستخدمة لبناء المساكن، وأنواع المرافق، الوصول إلى الماء الشروب، الصرف الصحي وملكية السلع المعمرة كأجهزة التلفزيون والثلاجة، السيارة... الخ.

توفر قاعدة معطيات مسح 2012 مؤشر الثروة بشكل تلقائي. سنحاول حساب نظير له بالرجوع إلى معطيات 2002، بغرض المقارنة. لبنائه، جندنا طريقة تحليل المركبات الرئيسية، كونها تساعد على انتقاء المتغيرات الأكثر مساهمة وتساعد على تصنيف المتغيرات في عدد محدود من المركبات، بالنظر إلى العلاقة بين كل مجموعة من المتغيرات، دون التأثير على نسبة التباين المفسر. توجب الطريقة توحيد متغيرات المؤشر (حساب z-scores) أي مدى ابتعاد مختلف النقاط عن النقطة المركزية.

تنفيذا للطريقة، أنشأنا متغيرات جديدة ثنائية القيم أو مستمرة وأنشأنا متغيرا جديدا، يعكس متوسط إشغال الغرف، بقسمة عدد الغرف المستخدمة للنوم على مجموع عدد أفراد الأسر (Oscar S and Rutstein K. J, 2004, p 9).

بعد تعيين وزن أو عامل كل الأصول المنزلية التي توفرها قاعدة المعطيات، اعتمادا على نفس التقنية (تحليل المركبات الأساسية)، يتم دمج كل المتغيرات في مؤشر وحيد مركب باستخدام التحليل العملي. يتم تركيب المؤشر من مختلف العوامل بعد ترجيحها بأوزانها (عبد الحميد العباسي وأحمد عبد المنعم، 2015، ص 289).

يعتمد تحليل العوامل على معايرة توزيع المتغيرات المشكلة للمؤشر. يأخذ المتغير الناتج (المجموع المشكل) متوسطا قدره صفر وانحرافا معياري مساويا للواحد، وحساب مساهماتها (أي مدى ابتعاد مختلف النقاط عن النقطة المركزية؛ حساب z-scores).

يقسم المجتمع المدروس إلى خميسيات، بحيث تصنف النسوة داخل الأسر في خمس فئات، بالنظر لمؤشر الثروة: الخميس الأدنى (الأقل ثراء)، الخميس الثاني، المتوسط الرابع والخميس الأعلى (الأكثر ثراء). تأخذ كل فئة (بالنظر للتسمية) 20٪ من المجتمع.

هكذا نصل إلى مؤشر وحيد، مقسّم إلى خمس خميسات (20٪ لكل مجموعة)، يعكس كل واحد منها اجمالا مستوى معيشة خميس الانتماء. تحدد الفئة الأدنى (20٪ من مجموع الأسر) الفئة الأكثر فقرا ويحدد الخميس الأخير فئة الأسر الأكثر رفاها.

## 1. نتائج الدراسة

### 1.1. تطور الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر خلال الفترتين

2002 و2012-2013

في الجزائر، رغم التحولات الهامة التي عرفتتها معدلات الخصوبة خلال الزمن، والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل، تعلن بعض النسوة رغبة تأجيل الحمل أو التوقف عن الإنجاب، دون تحقيق ذلك، لعوامل عديدة.

يلخص الجدول رقم 2 الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة لمعطيات مسحي سنتي 2002 و2012/2013.

قدرنا هذا المؤشر على النحو السابق (حسابه لدى جميع النساء المتزوجات). أظهرت معطيات 2002 أن لدى لنسبة قدرها 24,5٪ من مجموع النساء حاجة غير الملباة من وسائل منع الحمل مقابل فقط 7,5٪ سنة 2012-2013، مما يعني تراجع المؤشر بأكثر من الثلث خلال عقد من الزمن.

ارتبطت أغلب الحاجات غير الملباة حسب معطيات مسح 2002 بغير المستعملات لوسائل منع الحمل الراغبات التوقف عن الإنجاب. قدرت هذه الفئة من النسوة بحوالي 15٪. أظهر مسح 2012-2013 ارتباط الحاجة غير الملباة بالمباعدة بين الولادات. قدرت نسبة هذه الفئة من النسوة بقرابة 5٪.

تختلف الحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة بطبيعة الحال باختلاف وسط الإقامة (ريف، حضر)، بحيث كانت سنة 2002 مرتفعة في الريف، مهما كان نوع الحاجة غير الملباة. على نقيض هذا، أظهر مسح 2012-2013 ارتباط المؤشر بالمباعدة بين الولادات بموجب نسبة قدرها 5٪ (في الوسطين).

حتى نقيس المؤشر بشكل أدق، انتقينا النسوة المتزوجات ذات الحاجة غير ملبأة من وسائل منع الحمل، بحيث استبعدنا المتزوجات ذوات الطلب المستجاب، مطبقين نفس خطوات عمليات الحساب.

يعرض الجزء السفلي من الجدول رقم 2 نتائج الحاجات غير الملبأة من وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات ذوات الحاجة غير الملبأة من وسائل منع الحمل فقط.

حسب المصدر، تبين ارتباط معظم الحاجة غير الملبأة خلال 2002 بالتوقف عن الإنجاب، بحيث زاد عن مؤشر المباعدة بأكثر من 10 نقاط (33,5% مقابل 22,7%). لم يتعد نفس الفارق، نفس السنة، 4 نقاط عندما لم يميز النسوة ذات الحاجة غير الملبأة بالملاحظة (المنهجية الموحدة؛ 14,6% مقابل 9,9% الجزء العلوي من نفس الجدول).

خلال سنة 2012، انقلبت الصورة، بحيث زاد مؤشر المباعدة لكنه لم يتجاوز 3 نقاط عن نسبة الحاجة غير الملبأة لغرض التوقف عن الإنجاب.

تجاوز فارق المؤشر المرتبط بالنسوة ذات الحاجة غير الملبأة المؤشر العام (كل النسوة المتزوجات) الضعف (56,2% لدى المتزوجات ذات الحاجة غير الملبأة من وسائل منع الحمل سنة 2002 مقابل 24,5% لدى كل النسوة: آخر سطرين في الجزئين العلوي والسفلي من الجدول رقم 2). لم نسجل نفس الفارق عندما ميزنا معطيات 2012 حسب فئة النساء (كل المتزوجات وذوات الحاجات غير ملبأة: 11,6 مقابل 7,5% لدى المتزوجات).

جدول رقم 2: نسبة النساء المتزوجات ذات الحاجة غير الملبأة من وسائل تنظيم

الأسرة حسب مسحي 2002 و2012/2013

الحاجات غير الملبأة من وسائل تنظيم الأسرة بالنسبة لكل النساء المتزوجات						
المستوى الوطني		ريف		حضر		الحاجات غير الملبأة من وسائل تنظيم الأسرة%
2012	2002	2012	2002	2012	2002	
4,9	9,9	5	10,8	5	9,2	الحاجة غير الملبأة للمباعدة بين الولادات
2,6	614,	3	14,9	2,4	14,5	الحاجة غير الملبأة للحد من الولادات
18935	6881	2745	2921	7257	3960	مجموع النساء المتزوجات أو في اتحاد بالتراضي
88,4	70	88	70	89	71	إجمالي الطلب على وسائل تنظيم الأسرة

الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر حسب مسحي 2002 و2012-2013

7,5	24,5	8	25,7	7,4	23,7	المجموع
الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة بالنسبة للنساء اللواتي لديهن طلب غير ملبي من وسائل منع الحمل						
7,6	22,7	2,8	23,7	4,8	21,9	الحاجة غير الملابة للمباعدة بين الولادات
4	33,5	1,7	32,5	2,3	34,3	الحاجة غير الملابة للحد من الولادات
25212	0073	2745	3413	7257	6721	مجموع النساء اللواتي لديهن حاجات غير ملابة
83	50,4	92	49,2	89	51,2	إجمالي الطلب على وسائل تنظيم الأسرة
11,6	2,65	4,5	56,2	7,1	56,2	المجموع
المصدر: جدولة خاصة على معطيات المسح الجزائري الخاص صحة الأسرة 2002، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات و2012/2013.						

2.2. ذوات الحاجة غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة حسب بعض الخصائص

الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية حسب معطيات مسحي 2002 و2012-2013

كما تتأثر جوانب عديدة من حياة النسوة ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، تتأثر كذلك رغباتهن في مجال تنظيم الأسرة بنفس العوامل. نذكر من بينها مستوى التعليم، وسط الإقامة، أعمار النسوة وعدد أطفالهن الأحياء وكذا مستوى معيشة أسر الانتماء. تعكس دراسة الحاجة غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة بشكل تفاضلي (حسب هذه الخصائص) تباين سلوك النسوة المتزوجات في مجال اللجوء لوسائل تنظيم الأسرة سواء بهدف المباعدة بين الولادات أو التوقف عن الإنجاب (ONS, 2004, p 50).

حسب معطيات الجدول رقم 2، تختلف قيمة مؤشر الطلب غير المستجاب باختلاف الخصائص. بالنسبة للعامل الاقتصادي، حاولنا ربط مستوى الطلب غير الملبي من وسائل تنظيم الأسرة باختلاف مستويات معيشة أسر انتماء النساء المعنيات، اعتمادا على مؤشر الثروة.

كشفت معطيات المسح الجزائري الخاص بصحة الأسرة (2002) بأن لدى 24,5% من مجموع المتزوجات حاجة لم تلبي في مجال وسائل تنظيم الأسرة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمستويات المسجلة افريقيا، رغم أفضلية ظروف معيشة الجزائريين.

تراجعت هذه النسبة بشكل كبير (بحوالي 70%)، بحيث وصلت إلى 7,5% حسب معطيات 2012-13. من جهة أخرى، شكّلت الحاجة غير الملباة من منظور الحد النسبة الأكبر بداية (مسح 2002) لترتبط بالمباعدة بعد ذلك (معطيات المسح الثاني).

تخص الحاجات غير الملباة للمباعدة بين الولادات تقريبا 10% من مجموع النسوة المتزوجات اللاتي هن في سن الإنجاب (مسح 2002). ارتبطت هذه الحاجات بالنسوة الأقل من 30 سنة واللاتي لم ينجبن بعد أو لديهن طفل واحد (4,29%)، (7,25%). وارتبطت الحاجة غير الملباة للمباعدة بين الولادات حسب مسح 2012-2013 بالحاصلات على طفلين أو أكثر وتراوحت أعمارهن بين 25 و40 سنة.

في المقابل، ارتبطت الحاجة بتحديد الولادات سنة 2002 بالنسوة اللاتي تزيد أعمارهن عن 35 سنة ولديهن أكثر من طفلين. تأخذ هذه النسبة أقصى قيمها لما تقترب المرأة من الخمسين وتنجب أربعة أطفال أو أكثر بحكم أن المرأة مع تقدمها في السن ومرور فترة طويلة على حياتها الزوجية تكون قد أنجبت عدد من الأطفال في حدود المرغوب فيه هنا تزيد حاجتها لتحديد الولادات منه من المباعدة.

لم تعكس معطيات 2012-2013 تباينا واضحا حسب عملي السن وعدد الولادات بحيث كانت نسب الحاجة غير الملباة بهدف التوقف عن الإنجاب بشكل منتظم حسب الأعمار (العمود السابع من الجدول رقم 3).

أظهرت معطيات 2002 تأثيرا كبيرا لمستوى التعليم على الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، بحيث تراجعت الحاجة غير الملباة بنية التوقف عن الإنجاب بزيادة مستوى التعليم. بعد عشر سنوات من الزمن (حسب مسح 2012) تراجع تأثير هذا العامل لتحسن مستويات تعليم النسوة عموما.

سجلنا كذلك علاقة عكسية بين مستوى معيشة النسوة وحاجاتهن غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة بحيث كلما انخفض هذا الأخير زادت حاجاتهن غير الملباة سواء للمباعدة بين الولادات أو الحد منها. كان الفارق أكثر وضوحا عند العمل على معطيات 2002. ارتبطت القيم القصوى (القيم الأكبر) بالخميسين الأول والثاني في المسحين.

وعموما، أظهرت نتائج المسحين تباينا واضحا في حاجة النسوة في مجال الطلب على تنظيم الأسرة. في ظرف عشر سنوات استطاع البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي في الاستجابة للطلب الذي أظهرته معطيات مسح 2002.

الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر حسب مسحي 2002 و2012-2013

جدول رقم 3: نسبة نسوة الأعمار 15-49 سنة، المتزوجات عند تاريخ المسح واللواتي لديهن حاجة غير ملابة في مجال وسائل تنظيم الأسرة حسب مسحي 2002 و2012/2013.

إجمالي الطلب الكلي من وسائل تنظيم الأسرة*	الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة 2012/2013			إجمالي الطلب الكلي لتنظيم الأسرة*	الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة 2002			الحاجات غير الملابة من وسائل تنظيم الأسرة
	المجموع	الحاجة غير الملابة للحد من الولادات	الحاجة غير الملابة للمباعدة بين الولادات		المجموع	الحاجة غير الملابة للحد من الولادات	الحاجة غير الملابة للمباعدة بين الولادات	
<b>وسط الإقامة</b>								
88,7	7,4	2,4	5	71	23,7	14,5	9,2	حضر
87,8	8,0	3	5	70	25,7	14,90	10,8	ريف
<b>مستوى التعليم</b>								
82,5	11	3,5	7,5	67	26,4	18,8	7,6	غير متعلمة
86,6	8,8	2,3	6,5	72	22,8	14,8	8	ابتدائي
90,5	6,2	2,6	3,6	73	23,8	10,2	13,6	متوسط
90,9	6	2,0	4	73	22,7	8,6	14,1	ثانوي
92,0	4,7	2,3	2,4					عالي
<b>الفئات العمرية</b>								
94,7	1,6	1,1	0,5	43	34,9	3,2	31,7	15-19
93,9	2,9	2,5	0,4	55	33,5	2,0	31,5	20-24
92,5	4,5	3,1	1,3	67	28,5	7,1	21,4	25-29
92,9	4,8	2,7	2,1	73	23,4	11,0	12,4	30-34
90,5	7	2,7	4,4	78	19,0	14,0	5,0	35-39
85,6	10,7	2,2	8,5	74	22,9	20,6	2,3	40-44
74	14,9	2,2	12,7	69	27,1	26,2	1	45-49
<b>عدد الأطفال</b>								
56,9	2,3	1,7	0,6	13	30,4	1,0	29,4	0
94,2	3,4	2,5	0,9	63	30,3	4,6	25,7	1
91,5	6,1	3,3	2,8	74	22,6	9,8	12,8	2
89,8	8,1	2,5	5,7	76	21,3	14,2	7,1	3
83,8	12,8	2,6	10,1	75	23,6	20,6	3	+4
<b>مستوى المعيشة</b>								
87,1	8,9	3,4	5,5	67	26,9	15,6	11,4	فقير جدا
88,3	7,8	2,4	5,4	66	27,6	16,5	11,1	فقير
88,3	7,4	2,3	5,1	70	25,0	15,8	9,2	متوسط
88,9	7,1	2,7	4,4	71	23,5	14,3	9,2	غني
89,2	6,1	2,1	4,0	75	20,0	11,2	8,8	غني جدا
<b>88,4</b>	<b>7,5</b>	<b>2,6</b>	<b>4,9</b>	<b>70</b>	<b>24,5</b>	<b>14,6</b>	<b>9,9</b>	<b>المجموع</b>
<b>المصدر: جدولة خاصة اعتمادا على معطيات 2002 ومسح 2002 و2012</b>								

## 2. أسباب عدم استخدام النساء لوسائل منع الحمل حسب المسحين

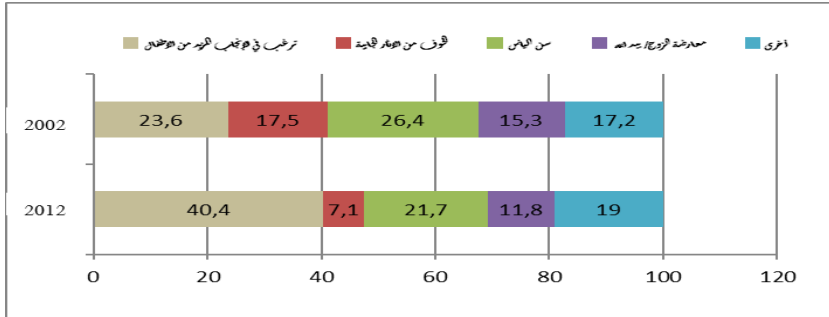
توجد عراقيل وصعوبات كثيرة قد تعيق قدرة المرأة على تجسيد رغباتها الإنجابية. على سبيل المثال، تخشى نسوة كثيرات آثار وسائل منع الحمل الجانبية بمجرد الوقوع تحت تأثير الشائعات أو الوقوع تحت تأثير تجربة استعمال وسيلة من وسائل منع الحمل. كما تعتقد بعض النسوة بأنهن محصنات عن الحمل بمجرد ممارسة رضاعة طبيعية مطولة أو بدخولهن الوشيك في مجال سنوات التوقف عن الإنجاب(صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA والمشروع العربي لصحة الأسرة PAFAM والمكتب المرجعي للسكان PRB ، 2012، ص 4).

تأتي أهمية المعرفة بأسباب عدم استخدام النساء لوسائل تنظيم الأسرة في إمكانية تفادي الوقوع تحت تأثير العوامل غير الموضوعية من بينها (الشائعات، المعتقدات الخاطئة، ...). وبهذا توعية النسوة يساعد كثيرا على تحقيق الأهداف الألفية للتنمية، خاصة الهدف الخامس الداعي إلى تحسين صحة الأم.

سنة 2002، يرتبط أهم أسباب عدم استخدام وسائل منع الحمل ببلوغ النسوة سن اليأس (26,4%: الشكل رقم 1) وجاءت رغبة الإنجاب في المرتبة الثانية، بحيث قدرت نسبة هذا العامل بربع مجموع العوامل (24%). توجت معطيات 2013/2012 هذا العامل كسبب رئيسي (40,4%).

أظهرت معطيات نفس المسح تراجع تأثير الخوف من الآثار الجانبية (من 17,5% إلى 7,1% خلال نفس الفترة)، الأمر الذي يعكس مدى نجاح التوعية.

شكل رقم 1: أسباب عدم استعمال وسائل منع الحمل حسب مسحي 2002 و2012/2013



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات المسح الجزائري الخاص بصحة الأسرة (2002) والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات (2012-2013)



## خاتمة

تراجعت الحاجة غير الملباة بين النسوة المتزوجات في مجال تنظيم الأسرة من 24,5٪ (سنة 2002) إلى 7,5٪ سنة 2012.

في تاريخ قريب، مثل الطلب على خدمة التوقف عن الإنجاب أهم نسبة في مؤشر الحاجات غير الملباة. بعد مدة وجيزة (مسح 2012-2013) انتقل الاهتمام إلى المباشرة بين الولادات.

اختلفت الحاجات غير الملباة في مجال وسائل تنظيم الأسرة باختلاف الخصائص السيسوديوموغرافية والاقتصادية للمبحوثات، بحيث ارتبطت الحاجة بالنسوة الأقل تعليماً والأكثر فقراً. حسب معطيات مسح 2002، كانت الحاجة غير الملباة بين النساء الأصغر سناً عند مستويات مرتفعة. بين مسح 2012-2013 أنه كلما تقدمت المرأة في العمر وزاد عدد أطفالها زادت حاجاتها غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة.

وعموماً، أظهرت نتائج المسح تبايناً واضحاً في حاجة النسوة في مجال الطلب على تنظيم الأسرة حسب وسط الإقامة.

تعددت أسباب عدم استخدام وسائل منع الحمل. حسب مسح 2002، جاء بلوغ النساء سن اليأس على رأس القائمة ورتبت معطيات مسح سنة 2012-2013 رغبة الإنجاب على رأس هذه القائمة. قد يترجم هذا السلوك وجهة جديدة لمستويات الخصوبة في الجزائر (الارتفاع بعد تراجع). من جهة أخرى، تراجعت بين المسح. نسبة النساء اللواتي تربط عدم الاستعمال بالخوف من الآثار الجانبية.

في الأخير يمكننا أن نقول، أن تخطي مختلف العقبات التي تمنع النساء من استعمال وسائل منع الحمل تتطلب مبادرات عديدة تجنّدها برامج تنظيم الأسرة. نذكر على سبيل دعم مستوى ونوعية الخدمات، حتى تتجاوز الوسائل التقليدية، حملات التوعية والإعلام، التعريف بمختلف وسائل منع الحمل خاصة الحديثة منها، تشجيع الأزواج على استعمال والسهر على جعل وسائل منع الحمل في متناول الجميع. وبهذا نقول بأن تكامل هذه الإجراءات قد يمكن النسوة من تفادي حمل يرتبط بحاجة غير ملباة من وسائل تنظيم الأسرة.

من جهة أخرى، يساعد تقدير الحاجة غير الملباة برامج تنظيم الأسرة في الكشف عن حجم الطلب المحتمل على وسائل منع الحمل ويسمح بتتبع التقدم المحرز نحو هدف تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، كما يسمح المؤشر بتقدير حجم شريحة هامة من السكان تشمل النساء المعرضات لخطر الحمل ولديها حاجة واضحة لخدمات تنظيم الأسرة.

### قائمة المراجع:

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.(2002).تقرير موجز بشأن رصد سكان العالم: الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، إجراءات متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
2. العباسي عبد الحميد وعبد المنعم أحمد. (2015). *الدليل المنهجي للأساليب الإحصائية الحديثة لتحليل البيانات باستخدام الحزم الإحصائية*، جامعة الدول العربية ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية، الجزء الأول، القاهرة، مصر.
3. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حول حالة سكان العالم لعام 2014.
4. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA والمشروع العربي لصحة الأسرة PAFAM والمكتب المرجعي للسكان PRB. (2012). تقرير حول: حاجة النساء إلى تنظيم الأسرة في الدول العربية.
5. عبد السلام أسماء.(2009). كيف تؤثر نوعية الخدمات الصحية وجودتها في مجال تنظيم الأسرة في استخدام السيدات السوريات لموانع الحمل؟ مجلة جامعة دمشق للعلوم الصحية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني،
6. Ashford L.(2003). *Policy Brief - Unmet Need for Family Planning: Recent Trends and Their Implications for Programs*. Population Reference Bureau and MEASURE DHS, <http://www.prb.org/pdf/UnmetNeedFamPlan-Eng.pdf>, consulted at: 15/03/2019.
7. Casterline J. B and Sinding S. W. (2000). Unmet Need for Family Planning in Developing Countries and Implications for Population Policy, *Population and Development Review*, vol.26, N04.
8. Kourouma N .(2011). *Relations entre le niveau de vie, la fécondité et les besoins non satisfaits en matière de planification familiale en Guinée*, Thèse présentée à la Faculté des Études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophie Docteur en démographie.
9. Oscar S and Rutstein K. J.(2004). *The DHS Wealth Index*, DHS Comparative Reports No 6, ORC Macro, Calverton, Maryland USA.
10. Office National des Statistiques et Le Ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière : Enquête Algérienne Sur La Sante De La Famille 2002.(2004). Rapport Principal, Alger.
11. Office National des Statistiques: Enquête nationale à indicateurs multiples (2012-2013) MICS4.(2015). Rapport final, Alger.
12. Soumaila and all.(2009). Pratique contraceptive et importance de besoins non satisfaits en matière de planification familiale au Mali de 1995 a 2006 analyse approfondies des enquêtes démographique et de santé au Mali, l'Agence des États Unis pour le Développement International (USAID).
13. Westoff, C. F and Ochoa L. H.(1991). Unmet Need and Demand for Family Planning, Demographic and Health Surveys Comparative Studies 5: Institute for Resource Development/Macro International, Inc, Columbia, Maryland.